ورقة سياسات

الخيارات العربية في مواجهة تحدّيات التغيُّر في السلوك الأمني الإسرائيلي تجاه المنطقة

عاطف الجولاني

تشرين الثاني/ نوفمبر 2025

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

جميع إصدارات ومنشورات المركز تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

فهرس المحتويات

ملخص تنفيذي 2

الكلمات المفتاحية 2

مقدمة 3

أولاً: ملامح الرؤية الأمنية والسياسية الجديدة 3

ثانياً: دوافع تغيّر الرؤية الأمنية الإسرائيلية 6

ثالثاً: هل تتراجع التهديدات الإسرائيلية بوقف إطلاق النار في قطاع غزة؟ 6

رابعاً: الخيارات العربية في مواجهة متغيّرات الرؤية الأمنية الإسرائيلية 8

خامساً: ملامح الرؤية المقترحة لمواجهة التهديدات الإسرائيلية 13

Abstract 16

ملخص تنفيذي

الخيارات العربية في
مواجهة تحدّيات التغيُّر في السلوك الأمني الإسرائيلي تجاه المنطقة

طرأت تغيّرات مهمة على الرؤية الأمنية الإسرائيلية، من أبرز ملامحها الانتقال من الردع التقليدي إلى الردع الهجومي الاستباقي، وتعزيز استراتيجية الإنذار المبكر، وتعزيز قدرة الجيش على خوض المعارك على جبهات متعددة، وتعبئة المجتمع وزيادة قدرته على تحمّل تبعات الحروب، واختراق الدول العربية والعبث بنسيج مجتمعاتها، وحسم الصراع جغرافياً وديموجرافياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحقيق الهيمنة السياسية والعسكرية والأمنية وتأسيس نظام إذعان إقليمي.

وتبرز ثلاثة خيارات عربية وإسلامية لمواجهة التهديدات الإسرائيلية التي لم تتراجع بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة؛ أولها الرهان على وقف إطلاق النار ووعود ترامب وتطميناته، وهو خيار خاسر ينطوي على خطورة محقّقة ولا يحمل ضمانات جدية. فيما لا تتوفر الشروط الموضوعية لنجاح خيار التوافق على رؤية جماعية عربية وإسلامية لمواجهة التهديدات الإسرائيلية في إطار تنفيذي مشترك، في حين يبرز خيار توافق عدد من الدول العربية والإسلامية على رؤية مشتركة لمواجهة التهديدات الإسرائيلية، كأكثر الخيارات واقعية ضمن المعطيات الحالية؛ بحيث يتعاونون في الجوانب المتفّق عليها وينفّذ كلّ طرف ما يمكن تنفيذه، وهو خيار مرن يحقّق نقلة نوعية في تطوير مستوى التنسيق لردع الكيان الصهيوني واحتواء سياساته التوسعية. وتطرح الورقة عدداً من المقترحات العملية لمواجهة التهديدات الإسرائيلية.

الكلمات المفتاحية:

الأمن الإسرائيلي	الردع الاستباقي	الهيمنة الإقليمية
الخيارات العربية	التنسيق الجماعي	التوسع الإسرائيلي

الخيارات العربية في
مواجهة تحدّيات التغيُّر في السلوك الأمني الإسرائيلي تجاه المنطقة

عاطف الجولاني*

مقدمة:

طرأت خلال السنوات الأخيرة تغيّرات مهمة على الرؤية الأمنية التقليدية للكيان الصهيوني التي اعتمدها منذ نشأته، حيث اتّجهت الحكومة الإسرائيلية بقيادة بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu واليمين الديني المتطرّف لإعادة النظر في الأولويات الأمنية والعسكرية للكيان، وفي تموضعه السياسي وإدارة علاقاته مع دول المنطقة والعالم.

وقد مثّلت معركة طوفان الأقصى هزة كبرى للنظرية الأمنية القائمة على الردع، والحسم السريع، والإنذار المبكر، ومفهوم الدفاع، والحرب في أرض العدو، والتفوق العسكري، و"جيش الشعب"، ودعم القوى الكبرى... وغيرها. وبرزت معالم جديدة لنظرية أمنية أكثر مبادرة وأكثر "عدوانية"، وأكثر تبنّياً للأدوات الخشنة، وأكثر حرصاً على القضاء على التهديدات في مكامنها، وأكثر رغبة في الهيمنة المكشوفة المباشرة على البيئة الاستراتيجية المحيطة. وهو ما شكّل مخاطر عالية محتملة تمس الأمن القومي والمصالح العليا للبلاد العربية، وتستدعي التعامل الجاد الفعّال مع هكذا مخاطر وتحديات.

أولاً: ملامح الرؤية الأمنية والسياسية الجديدة:

وتبرز مجموعة ملامح للرؤية الأمنية والسياسية الإسرائيلية الجديدة التي أثّرت في سلوك الكيان الصهيوني خلال السنتين الأخيرتين، وقد تؤثر في توجهاته للمرحلة القادمة، ومن أهمها:

---

* إعلامي وكاتب أردني من أصل فلسطيني. خبير في الشؤون السياسية والاستراتيجية. نُشرت له مئات المقالات والتحليلات السياسية وتقديرات الموقف وأوراق العمل، بالإضافة إلى حضوره النشط في الوسائل المرئية والمسموعة.

1. الانتقال من الردع التقليدي إلى الردع الهجومي الاستباقي بصورة دائمة، والانتقال من "الردع بالتهديد" إلى "الردع بالتدمير"، وعدم التورّع عن ارتكاب المجازر وجرائم الإبادة لتحقيق ذلك، على غرار ما حصل في قطاع غزة وجنوبي لبنان خلال معركة طوفان الأقصى.

2. تحقيق الهيمنة السياسية والعسكرية والأمنية على المنطقة، والانتقال من "الهيمنة الناعمة" إلى "الهيمنة الخشنة"، ومن "إدارة الصراع" إلى "الإدارة القسرية بالقوة"، وتكريس دور "إسرائيل" كشرطي للمنطقة.

3. تعزيز الضربات الاستباقية، وتوسيع دائرة الاستهدافات والاغتيالات، والتخفّف من الحسابات السياسية والأمنية المترتبة على ذلك، وإبقاء يد الاحتلال مطلقة في توجيه الضربات العسكرية تجاه أي هدف يشكل مصدراً محتملاً للخطر.

4. تعزيز استراتيجية الإنذار المبكر، والتوازن بين الاعتماد على الاستخبارات التقنية والأمن السيبراني وبين الاعتماد على الأداء والقدرات البشرية.

5. تعزيز قدرة الجيش على الانتشار وخوض المعارك على جبهات متعددة، وتعزيز جاهزيته لخوض حروب طويلة الأمد، وعدم الرهان على الحسم السريع للمواجهات العسكرية.

6. تعبئة المجتمع، وتعزيز قدرته على تحمّل تبعات الحروب والتكيّف معها، بمبرر خوض "معارك وجودية" تحمي مستقبل الكيان.

7. المواءمة بين الاعتماد على الذات والاعتماد على الدعم الخارجي في المجال الأمني وفي مجال الصناعات العسكرية.

8. إحاطة الكيان بثلاثة أحزمة دفاعية:

أ. بناء جدران وأسيجة أمنية فاصلة على الحدود مع دول الطوق.

ب. احتلال مناطق حدودية جديدة مجاورة وتحويلها إلى مناطق أمنية عازلة، كما حصل في سورية ولبنان.

ج. تجريد مناطق واسعة من السلاح داخل دول الطوق بالقوة، وتقييد انتشار سلاح الدولة في تلك المناطق كما يحصل جنوبي سورية ولبنان.

9. السعي لنزع سلاح حركات المقاومة في المنطقة، بما في ذلك حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية، وحزب الله في لبنان، وأنصار الله في اليمن، وفصائل الحشد الشعبي في العراق.

10. توظيف ورقة الأقليات الدينية والطائفية والإثنية لتعزيز النفوذ الإسرائيلي، واختراق الدول العربية، والعبث بنسيج مجتمعاتها، وممارسة الضغوط على الحكومات.

11. حسم الصراع جغرافياً وديموجرافياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، عبر عمليات الضمّ المتدرج في الضفة الغربية والسعي الحثيث لتهجير الفلسطينيين.

12. تحويل القوة العسكرية إلى أداة لتأسيس نظام إذعان إقليمي يضمن عدم وجود تهديدات على مدى عقود من الزمن، والاجتراء بصورة أكبر على انتهاك سيادة الدول واحتلال أراضيها، ورسم خرائط جديدة للمنطقة بالقوة العسكرية وفرض الأمر الواقع، وطرح مشاريع من قبيل "تغيير صورة الشرق الأوسط" و"إقامة إسرائيل الكبرى" و"تغيير خطوط سايكس بيكو".

وتنعكس الرؤية الأمنية الجديدة على السلوك الإسرائيلي تجاه مناطق التصعيد، حيث تبرز التوجهات والسياسات الأمنية التالية:

- **في قطاع غزة:** تحكّم لوجيستي واقتصادي صارم، مع حرية التوغّل، وإحباط إعادة التسلّح والتموضع.
- **الضفة والقدس:** ترسيخ السيطرة والضمّ الفعلي، عبر التشريعات والإجراءات العملية، وإعطاء الأولوية لحماية المستوطنات والطرق ومناطق التماسّ، وتنفيذ عمليات متكرّرة في بؤر التوتّر، والتراخي في كبح عنف المستوطنين، وتعميق الاحتكاك وواقع السيطرة.
- **في لبنان:** تكريس قواعد اشتباك تتيح مواصلة توجيه الضربات الدقيقة للقيادات والقدرات داخل العمق اللبناني عند الحاجة، مع الحفاظ على وتيرة احتكاك منخفضة لا تلغي احتمالات التصعيد.
- **سورية:** ضربات مُبرمجة على شبكات النقل والتخزين والتموضع الإيراني لمنع تثبيت قدرات نوعية قرب الحدود.
- **اليمن والبحر الأحمر:** ضربات إسرائيلية مباشرة، واعتراضات بحرية وجوية لحماية الملاحة.

ثانياً: دوافع تغيّر الرؤية الأمنية الإسرائيلية:

يمكن الوقوف على عدد من الدوافع لتغيّر الرؤية الأمنية الإسرائيلية التقليدية باتجاهات أكثر تشدّداً وشراسة، ومن أهمها:

1. سيطرة اليمين الإسرائيلي الأكثر تطرفاً على مقاليد السلطة، وانتقال رؤيته وأجندته الخاصّة لإدارة الصراع من حيز الرؤية والتنظير إلى حيز التنفيذ العملي.
2. التوجهات المتطرفة والمندفعة لإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب Donald Trump تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، ودعم العديد من رموزها البارزين لأجندة اليمين الإسرائيلي المتطرّف.
3. الصدمة التي أحدثها هجوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 ونجاح كتائب القسام—الجناح العسكري لحركة حماس—في اختراق السياج الأمني الفاصل وفي تجاوز الاحتياطات الدفاعية الإسرائيلية.
4. تزايد الشعور الإسرائيلي بالخطر وبتعاظم التهديدات العسكرية نتيجة تنامي قدرات حركات المقاومة في المنطقة، وخصوصاً ما يتعلق بالقدرات الصاروخية والطائرات المسيّرة.
5. اضطراب الأوضاع السياسية والعسكرية والأمنية في بعض دول الطوق المحيطة بفلسطين المحتلة، وغياب ردود الفعل القوية على سياسة الاحتلال التوسعية وعلى استمرار الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية لسيادة دول الجوار.

ثالثاً: هل تتراجع التهديدات الإسرائيلية بوقف إطلاق النار في قطاع غزة؟

على الرغم من التأثيرات المحتملة لتوقيع اتفاق وقف لإطلاق النار في قطاع غزة على حالة الهدوء والاستقرار الإقليمي، والمؤشرات الأوّلية لرغبة إدارة الرئيس ترامب بالعودة إلى سياسة تهدئة الصراعات في المنطقة وخفض انخراط الولايات المتحدة فيها، حفاظاً على المصالح الأمريكية

الاقتصادية والعسكرية والأمنية في المنطقة، ولصالح إدارة التنافس مع الصين، وإطلاق موجة جديدة من الاتفاقيات الإبراهيمية في المنطقة، فإن احتمالات مضي الكيان الصهيوني بتنفيذ رؤيته الأمنية الجديدة، بما يترتب عليها من تهديدات وأخطار على الدول العربية، تبقى قوية للاعتبارات التالية:

1. وقف إطلاق النار الحالي في قطاع غزة مؤقت، ولم يتحوّل إلى حالة إنهاء حرب وهدوء مستدام، حيث ما تزال الكثير من التفاصيل والقضايا المهمة عالقة وتخضع لمفاوضات صعبة تتعارض فيها مواقف أطراف الصراع، خصوصاً تلك المتعلقة بمستقبل سلاح المقاومة وإدارة قطاع غزة.

2. جبهة قطاع غزة واحدة من ساحات المواجهة والتصعيد والتوسّع الإسرائيلي، وهدوؤها لا يكبح بالضرورة اندفاعة اليمين الإسرائيلي ورغبته الجامحة بتنفيذ رؤيته الأمنية في ساحات المواجهة الأخرى، بل إن الهدوء المؤقت على جبهة غزة قد يوفّر حافزاً للتصعيد ونقل الجهد العسكري والأمني إلى جبهات أخرى كالضفة الغربية وسورية ولبنان، وربما إيران.

3. بمعزل عن مستقبل حكومة بنيامين نتنياهو بعد وقف إطلاق النار، يُرجّح استمرار هيمنة اليمين الإسرائيلي على مقاليد السلطة في الكيان الصهيوني في ظلّ موازين القوى السياسية داخل الكيان وانزياح المجتمع الإسرائيلي بصورة مضطردة نحو اليمين. وبالتالي فإن أي تغيير في هرم السلطة يبقى شكلياً لا يمسّ جوهر رؤية اليمين الإسرائيلي لإدارة الصراع، ولا ينهي خطر الضمّ والتهجير في الساحة الفلسطينية، ولا يوقف السياسة الإسرائيلية العدوانية ونزعة التوسّع في دول الجوار.

4. السياسات المتقلبة لدونالد ترامب واستعداده القوي والسريع لإحداث انعطافات حادة في مواقفه وتوجهاته، يُبقي الخطر قائماً ومستوى التهديد مرتفعاً، ولا يتيح الرهان على توجّه إدارته للتهدئة وخفض التصعيد الإقليمي.

وفي ضوء هذه الاعتبارات، فإن الدول العربية والإسلامية مطالبة بتبنّي خيارات ومقاربات واقعية وعملية لمواجهة التهديدات الإسرائيلية المحتملة واحتواء نزعته العدوانية التوسعية.

رابعاً: الخيارات العربية في مواجهة متغيّرات الرؤية الأمنية الإسرائيلية:

تقف الأطراف العربية أمام ثلاثة خيارات لمواجهة متغيّرات الرؤية الأمنية الإسرائيلية ولجم السلوك الإسرائيلي العدواني التوسعي الذي يهدّد دول المنطقة واستقرارها:

1. الرهان على وعود ترامب وتطميناته وعلى اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، لاحتواء التهديدات الإسرائيلية.
2. التوافق على رؤية جماعية لمواجهة التهديدات الإسرائيلية عبر مؤسسات العمل المشترك.
3. توافق عدد من الدول العربية والإسلامية على رؤية مشتركة لمواجهة التهديدات الإسرائيلية.

فيما يلي قراءة لأهم العوامل التي تعزّز فرص نجاح كل من هذه الخيارات، والمعوقات التي تعترض طريقها، والنتائج المترتبة على تبنّي أيٍ منها:

الخيار الأول: الرهان على وعود ترامب وتطميناته وعلى اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، لاحتواء التهديدات الإسرائيلية.

من أهم العوامل التي تعزّز فرص نجاح هذا الخيار:

1. استعداد أكبر لدى ترامب لممارسة الضغوط على الحكومة الإسرائيلية بعد نجاحه في فرض وقف إطلاق النار خلافاً لرغبة نتنياهو وائتلافه اليميني المتطرّف.
2. بروز مؤشرات أوّلية حول رغبة ترامب بتهدئة الأوضاع في المنطقة والعودة لسياسة خفض الانخراط في صراعاتها، لصالح التفرّغ لمواجهة الأزمة الاقتصادية الداخلية وإدارة التنافس المحموم مع الصين.
3. تزايد احتمالات حصول تغيّر في المشهد السياسي الإسرائيلي قد يُقصي نتنياهو عن صدارة المشهد السياسي، بتأثير خضوعه للمحاكمة وترجيح تسارع الإجراءات القضائية بحقه بعد وقف إطلاق النار، وكذلك نتيجة تزايد احتمالات بدء الحساب داخلياً على الفشل في التعامل مع هجوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023.
4. تزايد تأثير التواصل مع الإدارة الأمريكية، ونجاح قادة الدول العربية والإسلامية الثماني الذين اجتمعوا مع ترامب في 2025/9/24 على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة General Assembly، في إقناعه بطرح خطته لوقف إطلاق النار في قطاع غزة.

وفي ضوء المعطيات الراهنة تبرز المعوّقات التالية التي تقلّل من فرص نجاح هذا الخيار:

1. الانحياز القوي لقيادات رئيسية مؤثرة في إدارة ترامب للمصالح الإسرائيلية ولرؤية اليمين الإسرائيلي، فيما يتعلق بالسياسات التوسعية ومخططات ضمّ الضفة الغربية وتهجير الفلسطينيين.
2. تقلّب سياسات ترامب وخياراته ومواقفه، وصعوبة الرهان على وعوده وتطميناته وجديته بضبط السلوك الإسرائيلي ووقف الاعتداءات الإسرائيلية ضدّ دول المنطقة.
3. استمرار الانقسام في مواقف الدول العربية والإسلامية، وعدم استشعار الكثير منها لحجم الخطر الذي يتهدّد المنطقة بتأثير السلوك العدواني التوسّعي للكيان الصهيوني.
4. ارتباط العديد من الدول العربية بمعاهدات التسوية والاتفاقيات الإبراهيمية مع الاحتلال، مع ما يترتب على ذلك من استحقاقات سياسية واقتصادية وأمنية تضعف قدرتها على التأثير في السياسات الإسرائيلية وفي توجهات الإدارة الأمريكية ومواقفها.

وفي حال انحازت الدول العربية لهذا الخيار، وواصلت الرهان على وعود ترامب وتطميناته، فإنّ أبرز التداعيات والنتائج المحتملة لذلك:

1. استمرار السياسات الإسرائيلية العدوانية في المنطقة على حالها، وربما اتساعها خلال الفترة القادمة.
2. تكريس الاحتلالات الإسرائيلية الجديدة لمناطق في سورية ولبنان وفرض المناطق العازلة المحتلة كأمر واقع.
3. رفع مستوى التهديد للمصالح العربية، وفتح المجال للاحتلال الإسرائيلي لمواصلة الانفراد باستهداف الدول العربية، في غياب أي ردع عربي أو إسلامي جماعي.
4. استمرار التوتر والتصعيد في المنطقة بتأثير السلوك الإسرائيلي المنفلت والرؤية الأمنية التوسعية.
5. فسح المجال للكيان الصهيوني لمواصلة الانفراد بالشعب الفلسطيني، وللمضي قدماً في تنفيذ مخططات الاستيطان والضمّ المتدرّج لمساحات واسعة من الضفة الغربية.
6. تصاعد الاقتحامات الإسرائيلية للمسجد الأقصى، واتخاذ المزيد من الإجراءات لحسم السيادة على المقدسات، دون اكتراث بردود الفعل العربية والإسلامية.

الخيار الثاني: التوافق على رؤية جماعية لمواجهة التهديدات الإسرائيلية عبر مؤسسات العمل المشترك.

ومن أهم العوامل التي تعزّز فرص نجاح هذا الخيار:

1. إدراك متزايد لدى بعض الدول العربية والإسلامية لجديّة المخاطر المحتملة للتغيّرات التي طرأت على الرؤية الأمنية الإسرائيلية باتجاهات أكثر عدوانية.
2. التئام العديد من اجتماعات القمة العربية والإسلامية خلال عامين من معركة طوفان الأقصى، وصدور موقف قوي عن القمة الأخيرة التي انعقدت بالدوحة في 2025/9/15 وأدانت الاعتداء الإسرائيلي على سيادة الأراضي القطرية وأكدت التضامن مع قطر.
3. الوعي المتزايد عربياً بضعف جدوى الرهان على المعاهدات والاتفاقيات المبرمة مع الكيان الصهيوني في لجم سلوكه العدواني وحماية مصالح الدول المتعاقدة حين يتعارض ذلك مع مصالحه وسياساته التوسعية.

غير أنّ فرص نجاح هذا الخيار تواجه العديد من المعوقات التي من أبرزها:

1. صعوبة التوصل لرؤية عربية مشتركة في ظلّ تباين مواقف الدول العربية والإسلامية، ورغبة العديد منها بمواصلة سياساتها المنفردة، وتراجع القناعة لدى بعض الدول بأهمية بلورة هذه الرؤية بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة.
2. عدم استشعار العديد من الدول العربية والإسلامية لوجود تهديدات مباشرة للسياسات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية على أمنها ومصالحها، نتيجة بعدها الجغرافي عن مركز الصراع، وتفضيل تلك الدول سياسة الحياد على التفاعل الإيجابي مع القضايا المشتركة.
3. إصرار العديد من الأطراف العربية على مواصلة علاقات التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، حتى في ظلّ جرائم الإبادة الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني خلال معركة طوفان الأقصى، ورغبتها باستمرار الالتزام باستحقاقات تلك الاتفاقيات.
4. الضغوط المرتقبة لإدارة ترامب على الدول العربية التي لم تنخرط في مسار الاتفاقيات الإبراهيمية، وخصوصاً السعودية، من أجل الانضمام لتلك الاتفاقيات.

5. ضعف فاعلية مؤسسات جامعة الدول العربية، وتهميش دورها تجاه القضايا العربية، وعجزها لمدة عامين عن القيام بدور فاعل لحشد موقف عربي مؤثر يوقف جرائم الحرب والإبادة الإسرائيلية ويضمن دخول المساعدات إلى قطاع غزة.

وفي حال استطاعت الأطراف العربية التوافق على رؤية جماعية لمواجهة التهديدات الإسرائيلية، فإن من أهم النتائج المحتملة لذلك:

1. الارتقاء بحالة التعاون والتضامن العربي والإسلامي، وتفعيل دور مؤسسات العمل المشترك.
2. توفير فرصة قوية لبناء حالة ردع عربي وإسلامي جماعي تحول دون مواصلة الكيان الصهيوني لسياساته العدوانية في المنطقة.
3. تشكيل ضغط جدّي على الإدارة الأمريكية لاتخاذ مواقف متوازنة، ولإقناع حليفها الإسرائيلي بإعادة النظر في مواصلة سياساته العدوانية التي تلحق الضرر بالمصالح الأمريكية في المنطقة.
4. تعزيز الاستقرار الإقليمي، وحماية الأمن العربي والإسلامي من التهديدات.
5. تشجيع الأطراف الإقليمية والدولية على مساندة الموقف العربي الجماعي في مواجهة السياسات الإسرائيلية التصعيدية في المنطقة.

الخيار الثالث: توافق عدد من الدول العربية والإسلامية على رؤية مشتركة لمواجهة التهديدات الإسرائيلية.

ويقوم هذا الخيار على إدراك عدد من الدول العربية والإسلامية المؤثرة في المنطقة، لمستوى الخطر والتهديد المترتّب على تغيّر الرؤية الأمنية الإسرائيلية وعلى تصاعد السلوك العدواني التوسعي، وتوافقها على رؤية مشتركة لمواجهة التهديدات الإسرائيلية لأمنها ومصالحها ولاستقرار المنطقة. ومن أهم العوامل المشجعة على تحقيق ذلك:

1. توفر استعدادات أولية لدى عدد من الدول العربية والإسلامية لبلورة موقف مشترك وإجراءات عملية لمواجهة السلوك الإسرائيلي العدواني التوسعي، ولا سيّما بعد الاعتداء الإسرائيلي على الأراضي القطرية في 2025/9/9.

2. إدراك العديد من الدول العربية والإسلامية للتوجّهات السياسية والمجتمعية داخل الكيان الصهيوني، وترجيح استمرار سيطرة اليمين الإسرائيلي على مقاليد السلطة، سواء احتفظ نتنياهو بمنصبه أم تمّ التوجّه لإجراء انتخابات مبكرة.

3. عدم اطمئنان العديد من الدول العربية لوعود ترامب وتطميناته بعدم تكرار الاعتداءات الإسرائيلية على سيادة أراضيها، وإدراكها لتقلّب سياسات وتوجهات إدارة ترامب في المنطقة.

4. اتخاذ بعض الدول العربية والإسلامية خطوات عملية لتعزيز أمنها، كما جرى في توقيع الاتفاق الاستراتيجي للدفاع المشترك بين السعودية وباكستان في 2025/9/17 في أعقاب الاعتداء الإسرائيلي على العاصمة القطرية الدوحة.

5. مواصلة القوات الإسرائيلية احتلال الأراضي السورية واللبنانية التي سيطرت عليها خلال الشهور الفائتة ورفضها الانسحاب من تلك المناطق. واستمرار السلوك الإسرائيلي العدواني في سورية ولبنان ومواصلة تنفيذ الهجمات العسكرية ضدّ أهداف داخل أراضي البلدين.

6. التجربة العملية المشجّعة للتحرك العربي الإسلامي المشترك في أعقاب الهجوم على قطر، حيث نجح اللقاء الجماعي لمسؤولي ثماني دول مع ترامب في 2025/9/24 في دفع الإدارة الأمريكية لممارسة ضغوط أكبر على دولة الاحتلال، ما أفضى إلى وقف إطلاق النار في قطاع غزة.

ومن أهم المعوّقات التي تقلّل فرص نجاح هذا الخيار:

1. التباينات السياسية والأيديولوجية والتوترات السابقة في العلاقة بين بعض الأقطار المرشحة للانضواء تحت مظلة حالة التوافق المشترك، والتنافس على النفوذ الإقليمي وعلى الدور في القضية الفلسطينية.

2. تباين تقديرات الدول العربية والإسلامية لمدى خطورة وجدّية التهديد الإسرائيلي لأمنها ومصالحها، الأمر الذي قد يؤثر في مدى استعدادها للانخراط في توافقات مشتركة لمواجهة التهديدات الإسرائيلية.

3. المعارضة الأمريكية، والضغوط التي قد تمارسها إدارة ترامب على بعض الأطراف العربية والإسلامية لإفشال هذا المسار.

4. احتمال التحاق بعض الدول العربية والإسلامية بمسار الاتفاقيات الإبراهيمية على خلفية توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة ووعود ترامب بشق مسار للحل السياسي للقضية الفلسطينية.

أما على صعيد النتائج المتوقّعة لتبنّي هذا الخيار:

1. تعزيز التعاون والتنسيق العربي والإسلامي في خدمة القضايا والمصالح المشتركة وفي الدفاع عن استقرار المنطقة.
2. توفير مظلة حماية جماعية وآلية ردع قوية لمواجهة التهديدات الإسرائيلية التي وصلت مستوى عالياً من الخطورة والتهوّر، وإفشال السياسة الإسرائيلية في الانفراد بالأطراف العربية والإسلامية.
3. تعزيز وزن وتأثير الدول العربية والإسلامية على الساحة الدولية، وتوفير آلية ضغط قوية على الإدارة الأمريكية وعلى بقية الأطراف الدولية من أجل التوازن في مواقفها تجاه القضايا العربية والإسلامية، وخصوصاً القضية الفلسطينية.
4. توفير فرصة لبلورة صيغة تحالف عملية مرنة قابلة للتطور والتوسّع بحدّ أقل من المعوقات، مقارنة بالصيغ الجماعية التي تخضع لحسابات عدد كبير من الدول المنضوية في جامعة الدول العربية أو في منظمة التعاون الإسلامي.

خامساً: ملامح الرؤية المقترحة لمواجهة التهديدات الإسرائيلية:

من خلال استعراض العوامل المشجعة والمعوقات والنتائج المتوقعة للخيارات الثلاثة، يمكن الوقوف على الاستنتاجات التالية:

1. الخيار الأول: الرهان على وعود ترامب وتطميناته وعلى اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، لاحتواء التهديدات الإسرائيلية، لا يحمل أي ضمانات جدّية لوقف تلك التهديدات، ويُرجّح أن يكون رهاناً خاسراً ينطوي على خطورة محقّقة على مصالح الدول العربية والإسلامية وعلى استقرار المنطقة، ويلحق أفدح الضرر بالقضية الفلسطينية.
2. الخيار الثاني: التوافق على رؤية جماعية لمواجهة التهديدات الإسرائيلية عبر مؤسسات العمل المشترك، هو الأفضل نظرياً من حيث السقف السياسي والنتائج والفاعلية والتأثير في حال توفّرت الظروف المناسبة والشروط الموضوعية لنجاحه، وهو ما لا يتحقق ضمن المعطيات الحالية نتيجة

المعوقات الكثيرة التي تعترض طريقه ويصعب تذليلها في مدى قصير. الأمر الذي يجعل من هذا الخيار طموحاً مشروعاً ينبغي السعي لتحقيقه في مراحل لاحقة، ويستدعي تطوير آليات انتقالية فاعلة لتعزيز التعاون والتنسيق المشترك بما يتيح الوصول إليه في المستقبل، مع إدراك عدم واقعيته وصعوبة الرهان عليه في الوقت الراهن.

3. الخيار الثالث: توافق عدد من الدول العربية والإسلامية على رؤية مشتركة لمواجهة التهديدات الإسرائيلية، يبدو الخيار الأكثر واقعية ضمن المعطيات الحالية، وهو يحقّق نقلة نوعية في تطوير مستوى التنسيق والتعاون، كما أنه خيار مرن يسهم حال نجاحه في بناء حالة إقليمية قابلة لأن تتطور إلى تحالف إقليمي مستدام، وقد يمهد الطريق لاحقاً لتوفير متطلبات النهوض بدور مؤسسات العمل المشترك باتجاه التوافق على رؤية عربية وإسلامية جماعية لمواجهة التهديدات التي تستهدف المنطقة ودولها.

وفي ضوء هذا التقدير فإن الخيار المفضّل هو الخيار الثاني، غير أنه من ناحية الفرص الواقعية للنجاح، تظل فرص الخيار الثالث أكثر ترجيحاً، وهو توافق عدد من الدول العربية والإسلامية على رؤية مشتركة لمواجهة التهديدات الإسرائيلية، فإنّ من أبرز ملامح الرؤية المقترحة لتحقيق التوافق ولبناء حالة إقليمية فاعلة ومؤثرة في مواجهة تحديات الرؤية الأمنية الإسرائيلية الجديدة:

1. تبنّي هدف ردع الكيان الصهيوني واحتواء سياساته التوسعية والتصدّي لاعتداءاته وانتهاكاته المتواصلة لسيادة الدول العربية والإسلامية، كهدف رئيس للرؤية المشتركة.

2. اعتماد سياسة تنويع الخيارات، والتوقف عن حصر الرهانات الدفاعية على الاتفاقيات مع الولايات المتحدة التي أثبتت التجربة العملية عدم جدوى الاتفاقيات معها حين يتعلّق الأمر بمواجهة اعتداءات وتهديدات إسرائيلية.

3. تصويب البوصلة في الاتجاه الصحيح، وترسيخ الكيان الصهيوني كخطر مشترك للدول العربية والإسلامية وكمهدّد رئيسي لمصالحها ولاستقرار المنطقة.

4. وقف الرهان على المعاهدات والاتفاقيات مع الكيان الصهيوني، وعدم الاندفاع وراء مخططات ترامب وضغوطه لإلحاق الدول العربية والإسلامية بمسار الاتفاقيات الإبراهيمية، وربط استمرار

المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بتخلّي الكيان الصهيوني عن سياساته العدوانية وإنهاء الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية.

5. بلورة اتفاقية دفاع عربي وإسلامي استراتيجي بين الدول العربية والإسلامية المنضوية تحت مظلة حالة التوافق المشترك، على غرار الاتفاق الاستراتيجي للدفاع المشترك الذي تمّ توقيعه بين السعودية وباكستان.

6. تعزيز آليات التحرّك الجماعي لحشد التأييد على المستوى الدولي لقيام الدولة الفلسطينية، وللضغط في المؤسسات الدولية من أجل إصدار قرارات دولية بهذا الخصوص.

7. السعي لتوفير مظلة وحاضنة عربية وإسلامية للمقاومة الفلسطينية، التي أظهرت خلال عامين من معركة طوفان الأقصى، قدرة عالية على مواجهة الاحتلال عسكرياً واستنزاف نزعته العدوانية التوسعية، وأكدت أنها تتمتع بمسؤولية عالية ونضج سياسي متقدم.

8. حشد دعم وإسناد دولي واسع، أوروبياً وصينياً وروسياً، للتوجهات العربية والإسلامية المشتركة بخصوص مواجهة التهديدات الإسرائيلية وتعزيز استقرار المنطقة وإقامة الدولة الفلسطينية.

9. معالجة المعوقات والهواجس، وتعزيز الثقة بين الأطراف المرشحة للمشاركة في حالة التوافق، وبما يتيح تذليل العقبات وتوفير أرضية صلبة للتنسيق والتعاون.

10. التأكيد على تبنّي القدس والقضية الفلسطينية كقضية عربية وإسلامية مركزية، والتحذير من خطورة مشاريع الضمّ والتهجير والسياسات الإسرائيلية الهادفة لطمس هوية القدس المحتلة وتهويدها وحسم السيادة على مقدساتها.

Abstract

Arab Options in Responding to the Shifts in Israel's Regional Security Conduct

'Atef al-Joulani*

Significant shifts have occurred in Israel's security outlook, most notably the transition from traditional deterrence to proactive offensive deterrence, the strengthening of early-warning strategies, and the enhancement of the military's capacity to operate simultaneously on multiple fronts. Additionally, there is a focus on mobilizing society and increasing its resilience to the consequences of war, penetrating Arab states and destabilizing the fabric of their societies, resolving the conflict geographically and demographically in the WB and GS, and achieving political, military and security dominance while establishing a regional compliance system.

Three options exist for Arab and Muslim countries to address the ongoing Israeli threats, which persist despite the signing of the ceasefire in GS. The first relies on the ceasefire and on Trump's promises and assurances, a losing option that carries significant risks and offers no serious guarantees. The second involves achieving consensus on a coordinated policy vision among Arab and Muslim states to confront Israeli threats within a joint executive framework; however, the objective conditions for its success are currently lacking. The third, by contrast, entails several Arab and Muslim states agreeing on a shared vision to counter Israeli threats and represents the most realistic option under present circumstances. Under this approach, each party would implement what is feasible within the agreed-upon areas, constituting a flexible strategy capable of producing a qualitative improvement in coordination, thereby deterring Israel and containing its expansionist policies. The paper also proposes a number of practical measures for addressing Israeli threats.

Keywords

Israeli security	proactive deterrence	regional dominance
Arab options	collective coordination	Israeli expansion

* A Jordanian journalist and author of Palestinian descent. An expert in political and strategic affairs, he has authored hundreds of articles, analyses, situation assessments and working papers, and is a regular contributor to broadcast media.